

الغافل ؛ جلت عظمة الله وتقدست حكمته ان هي الأنواميس كونية وسنن آلهية وضعها تعالى من العالم موضع القطب من الرحي او الروح من الجسد فن رعاها حق رعايتها وتوخي السير عليها ظفر ومن دابرها او تنكب جددتها عثر تلك النواميس والسنن لا تبديل فيها ولا تخلف يعترض دون اطرادها الا ما كان في أزمنة النبوات ازمنة التحدي بالحوارق والمعجزات وبالجملة ان ما تواتر على الامة من القوارع وتتابع من وخزات الحوادث كاف لاماطة غشاوة الغفلة عن أبصار آحادها وتفكيك همهم من العقل والاغلال التي كبلتها . وما رأينا لهذه الآونة من تلك الروح العلوية الفائضة عن السنة عقلائنا والطائفة على اسنان اقلامهم في خطبهم وكتاباتهم جدير باحياء ميت الآمال فينا واثارة رواكد الإيمان في نفوسنا وحقيق بان يعثنا على اطراح اليأس والقنوط والاخذ باسباب الحيطه والحزم قبل تقاص الفرص وتجاوفي الاسباب وحدوث مالم يكن في الحسبان . فلنلف اليأس بالكسل . وزمي بهما من حلق جبل . ولنضع امام اعيننا نور الامل ثم لنقبل على العلم والعمل وعلى الله سبحانه العصمة من الزلل

بَابُ التَّوْبَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

✽ التعليم القضائي ✽

بيننا في نبذة سابقة ان مثلي طرائق التعليم هي التعليم بالعمل وذلك اجمال لو فصل ببيان كفياته بالنسبة الى كل علم وفن لاحتاج الى مجلدات كثيرة ولكن العالم بفن من الفنون تكفيه الاشارة لانه مها كان جاهلا

بطريقة التعليم وغير عامل بعلمه فلا بد ان يكون عالماً بكيفية العمل وما عليه في تحصيل الملكة الا ان يزاول العمل مرة بعد أخرى وكلما مضى فيه سهل عليه حتي يصير بغير تكلف وهو ما يبرع به بالملكة ويزيد الآن ان نقول كلمة في التعليم القضائي بالعمل وهي : يعلم القراء ان الحكومة المصرية تحاول في هذه الايام اصلاح المحاكم الشرعية بناء على ما جاء في « تقرير المستشار القضائي » الانكليزي من نسبة الخلل اليها وتريد أن تبدي هذا الاصلاح بتمين قاضيين من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية النظامية في المحكمة الشرعية يحضران الدعاوي المهمة . ويعلمون ان مجلس شورى القوانين رفض هذا الاقتراح بناء على فتوى شرعية صدرت من جانب سماحة قاضي القضاة وفضيلة مفتي الديار المصرية وشيخ الازهر ملخصها انه ليس للحكومة المصرية ولا لامير البلاد الحق في نسب قاض شرعي لان هذا خاص بالخليفة ونائبه الذي هو في مصر قاضي القضاة لاسمو الخديو وان القاضي الشرعي يجب ان يحكم بالصحيح والراجح من المذهب النعماني وان يكون عالماً بهما وان يكون قد مارس المرافعات الشرعية والحكم فيها . وبناء على اعتبار هذا الامر الاخير في القضاة - سواء اكان واجباً وشرطاً كما يفهم مما مرام لا - نقول

لا يجوز ان يراد بممارسة المرافعات ما يكون بالقضاء الحقيقي لانه يلزم منه الدور ولكن الممارسة تكون باحد امرين احدهما حضور المرافعات في المحاكم وهو لا يتيسر لجميع المتعلمين الذين يترشحون للقضاء ويلزم له زمن طويل يصرف بعد طلب العلم في المحكمة وثانيهما (التعليم القضائي) الوضعي الذي زريده ونقترحه على فضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر ومجلس

ادارته لانه اسهل الطرق للتحقق بما جاء في الفتوى
هذا النوع من التعليم يختاره الكتب التي تذكر الاحكام في ضمن
الوقائع واكثر كتب المتقدمين - لاسيما قبل المئة الخامسة - كذلك لانهم
كانوا يتعلمون الفقه للعمل واول عمل ضاع به الفقه كغيره من العلوم
والفنون الاسلامية تأليف المتون الوجيزة المختصرة والعمل الثاني للضياع
اختيار هذه المتون للتدريس والاستعانة على ذلك بشرحها والعمل الثالث وهو
الذي تم به الضياع هو وضع الحواشي ثم التقارير عليها والخروج بذلك كله عن
كون العلم مبنياً للعمل شارحاً للوقائع الى البحث في الالفاظ والاساليب وخطط
الفنون بعضها ببعض . ولم يكن وضع المختصرات في اول الامر لاجل التعليم
والتعلم وانما كان الفرض منها تذكراً المنتهي لاسيما في السفر الذي يسرفه
حمل الاسفار الكبيرة سيما في تلك الازمنة . ومما يوجب لاسلافنا الفخر ويظهر
اننا شر خلف لهم ان الباحثين في فن التعليم اهتموا بعد العناء الطويل الى ان
خير طرق التعليم واقربها هو التعليم بالعمل وبيان المسائل في ضمن الامثلة
والاحكام الشرعية في صور الواقعات وهو ما كان عليه سلفنا من قبل الف سنة
وانما يكمل هذا النوع من التعليم بتأليف هيئة للمحاكمات الوضعية كهيئة
المحكمة الحقيقية - رئيس وقضاة (اعضاء) ومدع ومدعى عليه او وكلاء - محامون -
وينات وتحقيق وحكم . وينبغي ان تكون المرافعة علنية وان يتناوب طلاب
العلم القضاء فيها وان تكون العناية بالدعاوي التي يحكم فيها بالشرع في هذه
الايام اشد من العناية بغيرها

يقول قائل اي حاجة للعناية بالاحكام التي لا يعمل بها لان امراء المسلمين
تسخوها بالقوانين الوضعية والجواب ان عدم التعليم القضائي جعل الشريعة

الساوية الواسعة ضيقة لا تفي بحاجة العصر والامراء والحكام يرون انفسهم مضطرين الى مجازاة العصر في شؤونه العامة ويجب ان تكون الاحكام مطابقة لحاجات الناس في كل عصر بحسبه لا أن تقاوم الطبيعة وتغير اساليب العمران لتوافق ما يفهمه العلماء على تصديرهم من الكتب الشرعية القديمة لان هذا غير ممكن للناس. فاذا حسنت حال التعليم ووجد في الامة علماء يعرفون حال العصر ويستنبطون من قواعد الشريعة العامة التي تقتضها بانها تنطبق على احوال كل زمان ومكان ما يوافق مصلحة الناس بحسب زمانهم هذا فلا شك ان الامراء والحكام المسلمين يحكمون بها مهما وهي بناء دينهم وسحلت مراراً يقينهم لعلمهم بانها اقرب لصلاح الناس لخضوع السواد الاعظم لها ظاهراً وباطناً اللهم الا اذا غلبوا على امرهم بالسلطة الاجنبية. ولا تقصد مما ذكرنا تبرئة الامراء من تبعة ذنب الانحراف عن الشريعة وحصره بالعلماء!! كلام ثم كلام وانما غرضنا بيان السبب وقد بلغنا ان اسماعيل باشا الخديوي السابق طلب من علماء الازهر ان يؤلفوا له كتاباً شرعياً في الحقوق والجنايات سهل العبارة مرتباً على ترتيب كتب القوانين وموافقاً لحال العصر (كمجلة الاحكام الشرعية التي يعمل بها في محاكم ولايات الدولة العلية) فابوا عليه ذلك وسمت ان احجامهم كان خوفاً من طعن العامة في دينهم اذام وضعوا الاحكام الشرعية في أسلوب كتب القوانين. ومهما كان من السبب فالتبعة الكبرى فيه على العلماء كما هو ظاهر. يقول المعترض ان الحكومة المصرية مغاوبة على امرها للاجانب فكيف نرجو تحويل المحاكم الاهلية شرعية ونحن نرى الحكومة تحاول الفناء المحاكم الشرعية والاكتفاء بالمحاكم الاهلية؟ واذا لم يكن لنا أمل في الحكم بالشرع فعلام العناية

والام احتمال العناء في تعلمه تعليماً قضاينياً أو غير قضاينياً؟؟ ونقول في الجواب أولاً
ان التعليم موجود في الازهر بالفعل ونحن انما نطلب تحسينه وقد ورد في الحديث
الشريف ان الله تعالى يحب اذا عملنا احدنا عملاً ان يتمنه وما ذكر قد يمنع من
اصل التعليم ولكنه لا يمكن ان يمنع من تحسينه مع وجوده ثانياً ان الازهريين
يشتغلون جميعاً فيما لا يتعلق به عمل في هذا العصر كاحكام الرقيق بانواعها بناء
على ان مرادهم حفظ هذه العلوم وان لم تكن تستعمل ولذلك تبرم شيوخهم
من زيادة بعض الفنون في الازهر لئلا تشغلهم عنها وتعلمها بالكيفية التي
زيدها أقرب لتحصيلها وحفظها ثانياً ان الامل لم ينقطع من العمل بها
ولا ينقطع الا اذا بقي تعلمها على حاله او رجع القهقري كما هو الشأن في
امتنا منذ قرون . فاذا تفضنا عن رؤسنا غبار الحمول والكسل واجتهدنا في
تحصيل العلوم على الوجه الذي يؤدي الى اتقان العمل فلا يمضي زمن
قليل الا ونكون امة من الامم . لها قول يسمع ورأى يحترم وعند ذلك نحكم
بما نريد وزرغب . لان قوة الشعب قوة آلهية لا تغلب . فمن عمل لهذا الرجاء
فالولئك هم المفلحون (ومن يقنط من رحمة ربه الا القوم الضالون)

✽ تربية الاطفال ✽

تكلمنا في المدد الماضي عن طور الرضاعة ووظائفه ووعدنا بان
نتكلم عن اطعام الاطفال وتقريمهم (تعلمهم الاكل) فنقول . لاهادي الى
تربية الطفل كالطبيعة والفطرة فعلى المربي ان يسترشد بها لانها هداية آلهية
ممنوحة للجميع . قلنا في بحث الرضاع ينبغي ان ترضع الطفل امه والا فمرضع
يكون ولدها الرضيع في سنه والحكمة في ذلك ان الله تعالى جعل اللبن في

الام موافقاً لسن ولدها في أول الامر يكون سهل الهضم جداً وكلما تقدم في السن وقويت معدته على الهضم تزيد المواد المغذية في اللبن . اما الاكل فيرشد اليه من الطبيعة ظهور الاسنان فمتي أسن الطفل (نبتت أسنانه) وصار قادراً على المضغ يطعم ولكن يتبدأ في اطعامه بما كان سهل الهضم كلبن الحيوانات والارروط والنشا ولا يكون هذا الا بعد بلوغه بضعة أشهر حتي اذا ما كملت مواضعه (اضراسه) يطعم من سائر انواع الطعام ويراعي فيه سنة الفطرة بالتدرج لان الآت الاكل تظهر فيها تدرجاً . واطعام الاطفال الاطعمة النشوية والسكرية في سن اللبان يولد فيهم الامراض ويكثر فيهم الموتان ويحسب الامهات الجاهلات ان معالجة الطعام وتلويقه (جعله ليناً) بحيث لا يحتاج الى مضغ يسهل هضمه على الوليد ويفترن بواحد من عشرات ومئات يطعم فيسمن ولا يعتبرن بالعشرات والمئات الذين يمرضون ويموتون وذلك لانهم لا يعرفن سبب مرضهم وموتهم وهو في الغالب من المآكل الفليظة المسرة الهضم لاسيما مع عدم الوقاية من البرد ولا بد من التوقيت والانتظام في تقريم الاطفال فيطعمون أربع مرات في اليوم - بد القيام من النوم وعند الظهر وعند العصر وبمد المغرب فطعام الصباح والمصر اللبن والبيض والحبز وشيء من الحلوى وطعام الظهر اللحم والبقول والفاكهة وطعام المساء الشوربا والبقول ولو باللحم والرز اما مقدار ما يأكله الطفل فليس بمحدود بل يترك وشأنه ياكل ماشاء لا يلزم بالزيادة ولا يمنع من الاستزادة الا ان كان شرها ياكل فوق طاقته وقلما يكون الشره الامن سوء التربية ويمنع الاطفال الاكثار من الفاكهة والحلوى ويمنعون من شرب الشاي والقهوة فضلاً عن المسكرات والاشربة

الروحية التي هي سموم قاتلة لا يقل فتكها بالكبار عن فتك سائر الامراض الحيثية

آثار علمية

(المتكلمة بالقرآن)

قرأنا في كتاب روضة البلاغة للعلامة ابي الحسن البارزي ما نصه

عن احمد بن عبدالله الواسطي قال خرجت الى مكة فاذا انا بامرأة على الطريق تتلوا آية من كتاب
تعالى وهي (بسم الله الرحمن الرحيم من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له) فلم اشك
انها ضالة فقلت لها يا أمة الله احسبك ضالة فقالت (بعد البسلة - وهكذا كان كل
الاجوبة مصدراً بالبسلة مخدفاها للاختصار) ففهمناها سليمان وكلاً آتينا حكماً وعلماً
فقلت لها يا أمة الله اين تريدن قالت (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً)
فقلت يا أمة الله من اين قالت (سبحان الذي أسري بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى
المسجد الأقصى الذي باركنا حوله) فعلمت انها من بيت المقدس فقلت يا أمة الله
مالك لا تكلمينا فقالت (ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) فقلت لصاحبي
احسبها حرورية قالت (ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل
ولئك كان عنه مسؤولاً) فقلت لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انها لا تكلمنا
الا من كتاب الله فقلت يا أمة الله آخذ بغيرك فاقوده الى مكة قالت (وما تفعلوا من
خير فان الله به عليم) فاخذت بغيرها اقوده فيمنا نحن كذلك اذا اشرفت من طريق
الشام قافلة قالت (وعلامات وبالنجم يهتدون) قلت يا أمة الله ما تريدن قالت
(وجاءت سيارة فارسلوا واردهم فادلى دلوه) الآية فقلت في القافلة قرابة لها قال فلما
اقبلت القافلة قلت يا أمة الله بمن اصيح ومن لك في القافلة قالت (يا يحيى خذ الكتاب
بقوة - يا زكريا انا نبشرك بغلام اسمه يحيى - يا داود انا جعلناك خليفة في الارض)
فصحت يا يحيى يا زكريا يا داود فاجابني ثلاثة نفر فقالوا ما تريدن قالت مي عجوز
لا تكلمت الا من كتاب الله تعالى فقالوا انها مناقضت منذ ثلاثة ايام - قال فلما ابصرتهم